

الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل للهيئات المحلية في الصفة الغربية /فلسطين في حماية البيئة بين الاتجاهات والجاهزية

Environmental administrative control as a mean of intervention of local authorities in the West Bank/Palestine in protecting the environment: trends and readiness

زياد صالح سلمان قنّام^{1*}، أميرة خميس شاكر طه²

1 جامعة القدس فلسطين، gannam@staff.alquds.edu

2 جامعة القدس فلسطين، princesskhamis059@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/12 تاريخ القبول: 2025/05/22 تاريخ النشر: 2025/07/15

Abstract:

This study was conducted by adopting the descriptive approach, using the questionnaire as research tools, and the departments and employees of local authorities as respondents. The results showed that the most severe obstacles to implementation environmental administrative control (EAC) were, the occupation administrative divisions, the randomness of urbanization and the weakness of the Palestinian economic reality. The results showed also that local authorities need a lot of work to improve their readiness to implement EAC, the important of which is that all parties advance the public interest over the private, the community's payment for the costs of receiving services, and their cadres' pursuit of continuous improvement, and that environmental protection be a priority for the local body, and the adoption of reliable sources of information. The study recommends preparing a guideline for EAC directed specifically to local authorities

Keywords: Environmental administrative control, local authorities-Palestine, Environmental protection

الملخص:

أجريت الدراسة باعتماد المنهج الوصفي مستعينة بالاستبيان كأدوات بحثية، وإدارات وموظفي الهيئات المحلية كمبحوثين. وجاءت النتائج بشبه إجماع للمبحوثين حول دعمهم لتطبيق الضبط الإداري البيئي، مدفوعاً بالأيمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دوراً أكثر فعالية في حماية البيئة، وبامتلاكها لكادر متنوع يعمل بروح وطنية. أما معوقات التطبيق فقد كانت التقسيمات الاحتلالية الإدارية أشدها متبوعة بالعشوائية في العمران وضعف الواقع الاقتصادي الفلسطيني. وبيّنت النتائج أن الهيئات المحلية بحاجة للكثير من العمل للارتقاء بجاهزيتها لتطبيق الضبط الإداري البيئي. وأهم ما يمكن أن يدعم هذه الجاهزية تقديم كافة الأطراف للمصلحة العامة على الخاصة. وسداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات وشفافية الهيئات في الاتفاق البيئي، وسعي كوادرها للتحسين المستمر وامتلاكه الأيمان بالقضايا البيئية، وتعاون الهيئات المحلية فيما بينها في مجال التجهيزات، وأن تكون حماية البيئة أولوية للهيئة المحلية واعتماد مصادر معلومات موثوقة واعتماد الشفافية في تدفقها.

*المؤلف المرسل: زياد صالح سلمان قنّام، الإيميل: gannam@staff.alquds.edu

وتوصي الدراسة بإعداد دليل عمل إرشادي للضبط الإداري البيئي موجه خصوصاً للهيئات المحلية وتخفيفها بمختلف الوسائل لتبنيه ضمن إطار عمل تكاملي مع أطراف العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الضبط الإداري البيئي، الهيئات المحلية-فلسطين، حماية البيئة

مقدمة:

في الآونة الأخيرة أصبحت مشاكل البيئة من أهم المشاكل المطروحة على الساحة الدولية، فموارد البيئة أصبحت مهددة بالانضوب نتيجة الاستغلال الجائر لتلبية لمتطلبات الزيادة السكانية المطردة، وكذلك تراكم المخلفات إلى الحد الذي ستصبح معه الكرة الأرضية مكب نفايات كبير إذ لم يتمكن الإنسان من السيطرة على هذه المعضلة وحلها، كما أن التطور التكنولوجي وازدياد عدد المصانع واستخدام الآلات صاحبه تلوث بيئي غير مسبوق. وعليه فإن الإنسان هو المسؤول المباشر عن ذلك فتعامله الخاطئ مع البيئة قد عرض محيطه الحيوي وما يحتويه من موارد إلى خطر التدهور الكمي والنوعي. ونتيجة للتدهور البيئي الذي يهدد حياة البشرية بالفناء، عملت معظم الدول على اتخاذ إجراءات وقائية تنظم نشاطات وحريات الأفراد التي يمكن أن تكون مترتبة ضارة بالبيئة. ويعتبر الضبط الإداري البيئي أبرز تلك الإجراءات المتبعة لتنظيم وتقييد نشاطات وحريات الأفراد عبر سلطات إدارية مختصة من أجل إيجاد حلول ناجحة وسريعة لحفظ النظام العام والبيئي داخل الدولة. وتعتبر الهيئات المحلية أبرز تلك السلطات الإدارية التي كلفت بمهام حماية البيئة وحفظ النظام العام على المستوى المحلي، عبر ما تملكه من إمكانيات مالية وبشرية وصلاحيات خولت لها بمقتضى القانون.

وتتأثر البلديات والمدن الفلسطينية بهذه التحديات كباقي مدن وبلدات العالم، الذي أوجد ضرورة لتدخل الجهات الرسمية لمواجهة التحديات البيئية المحيطة، فعملت على دمج البعد البيئي في خططها الاستراتيجية، وتفعيل دور المؤسسات اللامركزية على مستوى البلديات والمدن الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها القانونية للقيام بإجراءات احترازية وفرض قيود وضوابط على سلوكيات المواطن بهدف حماية نظامه العام ومنع تدهور البيئة وتوفير حياة أفضل له. إلا أن هذه الإجراءات لا زالت متواضعة وبسيطة نتيجة لضعف إمكانيات وقدرات الهيئات المحلية، واختلاف

أولويات خططها الاستراتيجية، وتجاهل دورها على المستوى الرسمي في تنفيذ خطط حماية البيئة.

ومراجعة الدراسات ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي يمكن القول أن هناك ندرة فيها محلياً، وما أمكن الوصول إليه كان قد تناول الضبط الإداري من منظور القانون الفلسطيني، أو تطرق لدور الهيئات المحلية في حماية البيئة كجزء من مهامها وصلاحياتها، غير أنه لا يوجد دراسة منشورة تناولت الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية في فلسطين، وهو ما يعظم بدوره قيمة الدراسة الحالية التي تناولت الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل الهيئات المحلية في حماية البيئة وجاهزيتها لذلك في الواقع الفلسطيني عموماً ومحافظة الخليل وهيئتها خصوصاً. ولقد اختيرت الهيئات المحلية في محافظة الخليل لتكون محور هذه الدراسة، كونها الأكبر وتخدم الشريحة الأكبر من سكان الضفة الغربية، كما أن إمكاناتها تعبر الأفضل قياساً بغيرها من المحافظات.

أولاً. أساسيات الدراسة

1. إشكالية/مشكلة الدراسة

يعتبر قطاع الهيئات المحلية (شبه الحكومي) ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الرسمي، ويلعب دوراً في خدمة المواطن من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى، والهيئات المحلية هي صاحبة المعرفة الأعمق بمشاكل واحتياجات المجتمعات المحلية. وقد تنوعت مهامها وأنشطتها بين مهام تقليدية بتقديم خدمات المياه والكهرباء وتعبيد الطرق... إلخ، إلى مهام بأبعاد تنموية تركز على الاهتمام بالقضايا البيئية والاقتصادية والمجتمعية، ضمن مساعي الهيئات في تحقيق دور تنموي واجتماعي وثقافي يتصل مباشرة بكل فئات الشعب الفلسطيني في كل تجمع محلي. وبالتالي فنجاح هذه النماذج من الهيئات في القيام بمهامه المختلفة يحتاج قدرات إدارية وفنية مرتفعة، ويستلزم بدوره اتجاهاً إيجابياً مؤسسياً واجتماعياً نحو التطبيق وجاهزية لذلك. والقيام بالضبط الإداري البيئي من قبل الهيئات المحلية بالوجه والشكل الأمثل يحتاج ما سبق ذكره من القدرات والاتجاهات الإيجابية والجاهزية بتميز وبخصوصية. ورغبة في دراسة موضوع بحثي عصري، وخدمة المجتمع بإنجاز عمل بحثي ذا بعد تطبيقي، تمثلت مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الآتي: ما اتجاهات العاملين في الهيئات المحلية في محافظة الخليل/الضفة الغربية/فلسطين نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل لحماية البيئة وما مستوى جاهزية الهيئات لذلك؟

2. مبررات الدراسة وأهميتها

جاءت هذه الدراسة انطلاقاً من توجه مؤسسات التمويل التنموية العالمية نحو تدعيم الهيئات المحلية الفلسطينية ورفع كفاءات كوادرها البشرية وتعزيز قدراتها على تقديم الخدمات وأداء أدوارها خصوصاً في حماية البيئة، وهو ما أكدته نتائج المقابلات الاستطلاعية مع إدارات بعض من المؤسسات التنموية المحلية كمركز أبحاث الأراضي والإغاثة الزراعية خلال فترة إعداد الدراسة، ومن ندرة الدراسات السابقة وخاصة المحلية التي تناولت الضبط الإداري البيئي عموماً ودور تطبيقه في حماية البيئة خصوصاً.

وأما أهمية الدراسة فتمثلت علمياً: تأتي الدراسة متممة لما سبقها من الدراسات المحلية، التي تناولت دور وسائل الهيئات المحلية في حماية حياة الإنسان ومنع تدهور البيئة، وتكاد هذه الدراسة تكون الأولى محلياً في مجال الضبط الإداري البيئي كوسيلة لتدخل الهيئات المحلية في حماية البيئة. وعملياً يمكن أن تساعد هذه الدراسة في إعداد نموذج مؤسسي تكاملي لهيئة محلية قادرة على ضبط الأنشطة البيئية من مترتبات الظواهر الطبيعية والبشرية، وبالتالي تحقيق الحماية للإنسان ونظامه العام وحماية البيئة ومواردها من التدهور.

3. أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على اتجاه العاملين في الهيئات المحلية في محافظة الخليل - الضفة الغربية/فلسطين نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي كأداة لحماية البيئة والنظام العام، وكذلك التعرف على وجهة نظر العاملين في الهيئات المحلية حول مستويات جاهزية الهيئات المحلية التي يعملون بها لتطبيق الضبط الإداري البيئي كأداة لحماية البيئة والنظام العام.

4. أسئلة الدراسة:

تمثلت أسئلة الدراسة في الآتي:

- ما اتجاه العاملين في الهيئات المحلية في محافظة الخليل نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي من حيث: دوافع الاتجاه، مدلولات الاتجاه، محفزات ومقومات تطبيق الضبط الإداري البيئي، معوقات وتحديات تطبيق الضبط الإداري البيئي؟

- ما مستوى جاهزية الهيئات المحلية لاستخدام أدوات الضبط الإداري البيئي من حيث: الجاهزية العامة، التمويل، الكوادر البشرية (مهندسين، فنيين، عمال...الخ)، التجهيزات والمعدات، الهيكل التنظيمي، والمعلومات؟
- ما أوجه الفروق في جاهزية الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي؟
- ما تأثير خصائص المبحوثين التعريفية على إجاباتهم؟

ثانيا. الإطار النظري

1. الضبط الإداري البيئي - المفاهيم والأسس

الضبط الإداري البيئي من المصطلحات المركبة والمتداخلة، وغير معروفة أو معرفة في الواقع الفلسطيني، ولاشتقاق تعريف إجرائي يلائم المعطيات الواقعية تم تحليل العديد من التعريفات مثل بحسب حسيني وجفلول (2020) بلكبير (2017) بلويس (2017) و دعاس (2016) ولعوامر (2014)، يمكن تعريف الضبط الإداري البيئي إجرائياً بأنه: مجموعة من الإجراءات الاحترازية والقيود والضوابط على معاملات وبعض حقوق وحريات الأفراد التي تقوم بها سلطات إدارية مختصة كالهيئات المحلية، بما تملكه من وسائل وإمكانات قانونية ومادية وبشرية، بهدف ضبط الأنشطة البيئية من مترتبات الظواهر الطبيعية ومن سلوك بشري، نحو حماية حياة الإنسان ونظامها العام ومنع تدهور البيئة ومواردها. ملخص للمفردات المفتاحية والتعريف الإجرائي للضبط الإداري البيئي يعرضه الشكل (1).

2. مجالات الضبط الإداري البيئي

ساهم تطور التكنولوجيا وتوسع الأعمال الاقتصادية والصناعية بتعدد صور التعدي على البيئة، الذي أدى بدوره لتعدد مجالات الضبط الإداري البيئي الساعية لتقييد نشاطات الأفراد والمؤسسات والحد من تأثيراتها السلبية على البيئة، وفيما يلي أبرزها (الحلو، 1994 ولعوامر، 2014):

- الضبط الإداري البيئي الخاص بالمنشآت الخطرة: وهي منشآت صناعية أو تجارية تسبب مخاطر أو مضايقات للأمن والصحة العامة (كالانفجارات والحرائق وغيرها)، ويتم ضبط

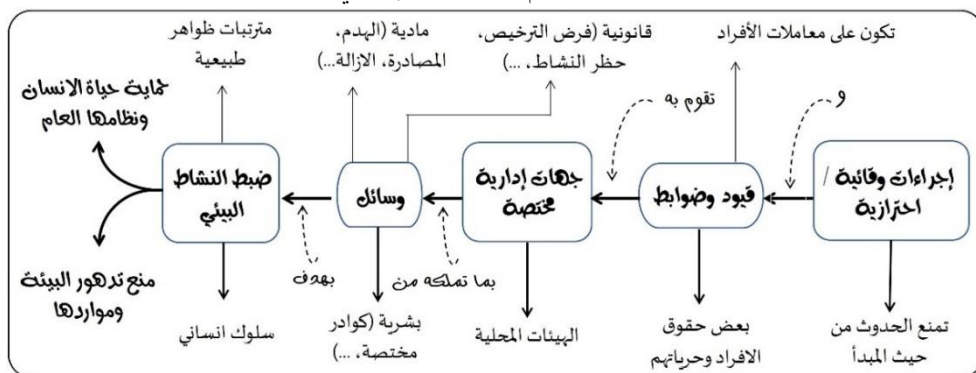
مخاطرها عبر إلغاء ترخيص أي منشأة أو وقف نشاطها مؤقتاً إذا قُدر أن بقاء نشاطها يسبب أضرار بيئية غير قابلة للسيطرة.

- الضبط الإداري البيئي الخاص بالبناء والتعمير: ويأتي عبر اقتراح لهيئات الضبط الإداري المختصة إلغاء ترخيص أي منشأة أو وقف نشاطها مؤقتاً إذا قدرت أن نشاطها يسبب ضرراً يصعب السيطرة عليه، وإقرار رخص التعمير والبناء والهدم وعملية إزالة النفايات ونسب البناء في المساحات الخضراء.

- الضبط الإداري البيئي الخاص بالحميات الطبيعية: ويأتي عبر حظر القيام بأعمال من شأنها المساس بها، مثل منع صيد أو قتل أو نقل أو إيذاء أو إزعاج الكائنات البرية والبحرية، ومنع تلويث تربة أو مياه أو هواء المنطقة المحمية بأي صورة من الصور، بالإضافة إلى حظر إتلاف النباتات أو نقلها بطريقة عشوائية أو الإضرار بها مع وجود صلاحيات منع منح تراخيص في مناطق المحميات الطبيعية.

- الضبط الإداري الخاص بالطرق العامة: والغرض منه حفظ النظام العام بالطرق العامة، ويتوسع ليشمل حماية البيئة والمحافظة على سلامة الطرق وصيانتها وجمالها حسب عدة تشريعات مقررّة لسلطة الضبط الإداري الخاص بها مثل تشريعات البلدية والمرور وغيرها.

شكل 1: مفهوم الضبط الإداري البيئي.



2. أنواع الضبط الإداري وأغراضه:

بحسب لباد وآخرون (2004)، يقسم الضبط الإداري البيئي إلى نوعين، هما:

• الضبط الإداري البيئي العام: وهي الإجراءات والتدابير المتخذة من السلطات أو الهيئات الإدارية في شتى المجالات للحفاظ على النظام العام في الدولة بعناصره الثلاثة من صحة عامة وسكن وأمن، من الاضطرابات والأخطار سواء بمنع وقوعها أو وقفها أو منع تفاقمها عند وقوعها. ويمارسه على المستوى الوطني رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، وعلى المستوى المحلي الهيئات المحلية ورؤساء المجالس والبلديات، ويكون في حدود الصلاحيات التي يمنحها القانون بصفة عامة لسلطات الضبط الإداري.

• الضبط الإداري البيئي الخاص: ويمثل مجموع السلطات التي منحها القانون للإدارة بقصد تقييد نشاطات الأفراد في مجال محدد ومعين بغرض حماية البيئة. وهو أضيق حدوداً من نطاق الضبط الإداري العام لتقيده بمكان أو نشاط أو أغراض معينة. يختص بصورة موضوعية بتنظيم نشاطات خاصة متعلقة بالبيئة مثل الضبط الخاص بالمنشآت الخطرة، والضبط الخاص بالبناء والتعمير، والمحميات الطبيعية وغيرها. وبذلك فهو يسعى لغرض مختلف عن الأغراض العامة للضبط الإداري. كما أنه قد اعتبر ضبطاً إدارياً خاصاً كونه مقيد بتشريعات خاصة تمنح الجهات المختصة بالضبط سلطة أكبر من سلطة الضبط الإداري العام، وغالباً ما يعاقب على مخالفة نصوص الضبط الإداري الخاص بعقوبات أكثر شدة من تلك التي يضعها المشرع للضبط الإداري العام.

يتضح مما سبق أن الضبط الإداري البيئي العام والخاص لهما نفس الخصائص الوقائية والانفرادية والتقديرية ويختلفان عن بعضهما البعض في المهام الموكلة، ونطاق تنفيذها، والجهات المسؤولة عنها، لكن يمكن استخدام سلطات الضبط الخاص لتحقيق أهداف الضبط العام والعكس صحيح.

أما أغراض الضبط الإداري البيئي وأهدافه فمتعددة بين تقليدية وحديثة، وبشكل عام يمكن حصرها فيما هو أت (طرشي، 2014، لباد، 2004):

• أغراض تقليدية تتمثل في الحفاظ على النظام البيئي، ويتفرع منها: حماية الأمن البيئي العام، وحماية الصحة البيئية العامة، حماية السكانية البيئية العامة. ويجدر الإشارة بأن القانون الفلسطيني قد أعطى هيئات الضبط الإداري سلطة الحفاظ على الأمن العام من خلال المادة (84) من القانون الأساسي الفلسطيني. كما ونص قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لعام

1999، على الحفاظ على البيئة، بينما نص قانون العقوبات الفلسطيني رقم (20) على ضرورة الحفاظ على السكينة العامة ومنع أي جبهة أو فرد من إزعاج الآخرين (العاور، 2013). أغراض حديثة، وتمثل في النظام العام الخلقي (الآداب العامة): وهي الإجراءات والتدابير التي تمنع المساس بالأخلاق المجتمعية العامة. وتكون حماية البيئة عبر حماية الآداب العامة من خلال منع الأعمال المنافية للآداب العامة وقد تضرر بالبيئة مثل رمي النفايات على الأرض هو عمل غير أخلاقي ويسبب التلوث للبيئة. ويجدر الإشارة أن المشرع الفلسطيني قد أضاف هذا الغرض لأغراض الضبط السابقة وأجاز لسلطات الضبط التدخل لحفظ النظام العام الأدبي والخلقي (العاور، 2013). وكذلك النظام المتعلق بجمال المدن ورواقها: إضفاء الشكل الجمالي على الشوارع والممرات عبر تشجيرها، وتسوية المباني العشوائية، ومنع ترخيص المحلات التجارية في بعض الشوارع للحفاظ على الشكل الجمالي للمدن، وترميم الأماكن الأثرية، وتنظيم لوحات الدعاية والإعلان وغيرها. يجدر الإشارة أن المشرع الفلسطيني قد اهتم بجمال المدن والرونق من خلال المادة (15) من قانون الهيئات المحلية لسنة 1997، حيث نصت على تخطيط المدن وإنارة الشوارع وتجميلها وتشجيرها (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1997).

3. وسائل وآليات الضبط الإداري البيئي:

يستخدم الضبط الإداري البيئي مجموعة من الوسائل والآليات الوقائية القبلية والبعدية، التي تساهم في حماية البيئة من الأنشطة التي قد تضر بها. ويمكن تقسيم الوسائل التي تتخذها الإدارة للقيام بالنشاط الإداري البيئي الموكل إلى ثلاثة وسائل رئيسية يعرضها شكل (2) (الظفيري، 2020، هيئة مكافحة الفساد، 2018، الفاضلي، 2015، العاور، 2013، بعلي، 2002، طوقان، 2001):

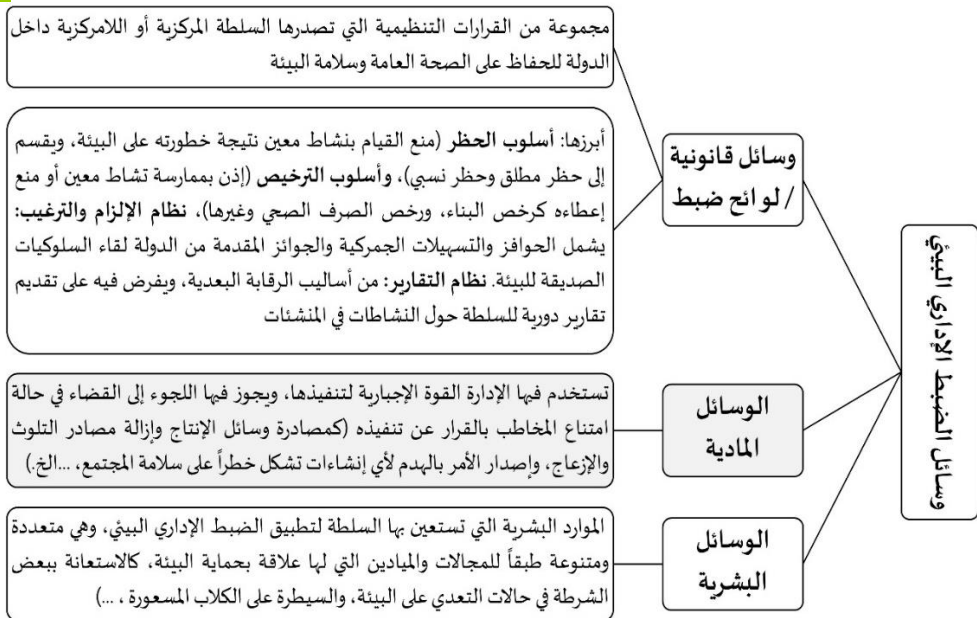
4. الهيئات المحلية في فلسطين/حماية البيئة والضبط الإداري البيئي:

حدد قانون رقم (1) لسنة 1997 الخاص بالهيئات المحلية الفلسطينية الوظائف والصلاحيات البيئية التي تقدمها في النطاق الجغرافي لعملها (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997):

- المحور الأول: حماية الصحة البيئية العامة، ويشتمل في: المياه، ومياه الصرف الصحي، وحماية الصحة العامة والرقابة عليها.

- المحور الثاني: حماية الأمن البيئي العام ويتمثل في ترخيص المباني والبناء، وإجراء الاحتياطات للسيول والفيضانات والكوارث الطبيعية، وهدم الأبنية التي يخشى خطر سقوطها أو المضرة أو التي تنبعث منها روائح كريهة مؤذية، ومراقبة الكلاب والدواب وتنظيم أسواقها،... الخ.
- المحور الثالث: الحفاظ على جمال المدن ورونقها ويتمثل في: المحلات العامة، والباعة المتجولون والبسطات، ومراقبة لوحات الإعلانات وتنظيمها، ومراقبة الفنادق والنزل العمومية وتنظيمها، وتنظيم الأسواق العامة وإنشائها، وتنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف منها.
- المحور الرابع: حماية السكنية البيئية ويتمثل في: المتنزهات، والمؤسسات الثقافية والرياضية.

شكل 2: وسائل الضبط الإداري البيئي



المصدر: بالاستفادة من (الظفيري، 2020، والفاضلي، 2015، هيئة مكافحة الفساد، 2018، العاوري، 2013، بعلي، 2002، طوقان، 2001):

أما المحفزات والمعززات التي تتوفر لدى الهيئات المحلية والتي يمكن عبرها تطبيق الضبط الإداري البيئي فتتنوع كما هو آت (وزارة الحكم المحلي، 2016 ووزارة الحكم المحلي، 2021 وصندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية، 2022 وسلطة جودة البيئة، 2017):

- تنوع مصادر تمويل الهيئات المحلية: ما بين الموازنة، والتحويلات المالية، وإيرادات الضرائب والرسوم، وإيرادات المشاريع الاستثمارية، والتبرعات المحلية والدولية، والجهات المانحة. كما تتعدد آليات التمويل ما بين وزارة المالية والصناديق العربية والإسلامية، وصندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية.
- توجهات الهيئات المحلية الاستراتيجية نحو حماية البيئة: حيث نفذت الهيئات المحلية العديد من المشاريع ذات الأولوية التنموية، مثل شبكات توزيع المياه، وأنظمة الصرف الصحي، وإدارة ودمج التخلص من النفايات مثل مشروع تحسين مكب زهرة الفنجان.
- التوجه المؤسسي الإيجابي: إذ تشجيع سلطة البيئة الفلسطينية على انتهاج سياسات تحمي البيئة من التلوث والتصحر والتغير المناخي، وتعزز السلوك البيئي الإيجابي.
- توافق الأبعاد البيئية للضبط الإداري البيئي مع السياسية البيئية المقترحة للهيئات: والتي تنص على تطوير وتحسين نظم إدارة النفايات والصرف الصحي وتنظيم استعمال الأراضي ودمج المعايير البيئية في مشاريع التخطيط العمراني.
- توجه صندوق الإقراض نحو تدعيم دور الهيئات المحلية ومستوى تقديمها للخدمات: عبر تقييم المشاريع والأنشطة البيئية من ضمن مؤشرات أداء الهيئات.
- توجه الجهات المانحة لدعم وتمويل الهيئات المحلية لتطبيق الأنشطة والمشاريع ذات البعد البيئي.
- وجود العديد من المشاريع الإقليمية والدولية التي تستهدف قطاع البيئة والتي يمكن للهيئات المحلية التعاون معها، وإنجاح تطبيق أنشطتها ومشاريعها البيئية مثل برنامج أفق 2020، وبرنامج سويتش ميد، وسياسة الجوار الأوروبية.
- تنوع الكوادر الموجودة في الهيئات المحلية ما بين مهندسين وفنيين وإداريين والتي يمكن استغلالها بتدريبهم بالشكل السليم على تطبيق الضبط الإداري البيئي.

5. معوقات وتحديات تطبيق الضبط الإداري في الهيئات المحلية:

تعاني الهيئات المحلية في فلسطين من معوقات حالت دون أداء مهامها بشكل عام، وتعميق تطبيق الضبط الإداري البيئي بشكل خاص، وأهمها (الجرباوي، 1992 وعبد العاطي، 2005، وإسماعيل، 2005، ووزارة الحكم المحلي، 2016):

- معوقات احتلالية: تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي والذي أثر على عمل الهيئات المحلية عبر تقسيم المناطق إلى (أ، ب، ج)، والنقص في الخدمات في المناطق (ج)، والديون المترتبة على الهيئات المحلية لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية مما زاد الأعباء المالية على الهيئات.
- معوقات مالية: وتتمثل في نقص الموارد المالية اللازمة للهيئات المحلية لتنفيذ مشاريعها بسبب الديون المترتبة على الهيئات لصالح الحكومة، وعدم تحويل الكثير من أموال الضرائب (المحروقات، ورسوم الطرق، والتراخيص، والمخالفات) من الحكومة للهيئات، كما أن النسب المخصصة للهيئات من هذه الضرائب محدودة، وتردي الوضع الاقتصادي العام، وتراجع التمويل الأجنبي.
- معوقات مجتمعية: وتتمثل في: ضعف روح المبادرة والمشاركة المجتمعية والفهم الخاطئ لبعض المواطنين لدور الهيئات المحلية، والنظر إليها كهيئات سلطوية عليها تقديم الخدمات بدون أي مقابل، ونقص الوعي والفهم المجتمعي الكافي لمفهوم الحكم المحلي ودوره وأهميته.
- معوقات قانونية: ويتمثل أهمها في تناقض المبادئ العامة للمركزية المحلية التي نص عليها القانون الأساسي مع الإطار القانوني للحكم المحلي، وأن الصلاحيات التي أعطاه القانون للهيئات صلاحيات محدودة تقتصر على التنفيذ، ولم يراعي القانون التصنيفات المختلفة للهيئات المحلية، وأعطى القانون وزارة الحكم المحلي صلاحيات واسعة في الإشراف والرقابة على الهيئات المحلية، ولم يراعي قانون رقم 1 لسنة 1996 و1997 الواقع الفلسطيني، كما أنه لم يعط للهيئات المحلية أي دور في صياغة الخطط التنموية ولا في تنفيذها، وإهمال القانون وضع السياسات والأنظمة التي تنظم عمل الهيئات، وأعطى القانون صلاحيات واسعة لوزير الحكم المحلي، وغيب القانون أهمية المواطن ولم يذكره إطلاقاً ولم يطرح أي تصور لعلاقة المواطن بالهيئة المحلية
- معوقات إدارية ومؤسسية تتمثل في: تداخل وتضارب وازدواجية أدوار بعض المؤسسات ومهامها وصلاحياتها، والأنظمة الموروثة التي اعتمدت عليها الهيئات المحلية لتنظيم عملها وتقيدتها فيها، وتداخل الصلاحيات بين وزارة الحكم المحلي والمحافظ والهيئات المحلية.

6. جاهزية الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

يعتبر مفهوم الجاهزية من المفاهيم الواسعة والعامة، فمن حيث اللغة تعرف الجاهزية بأنها: حالة الاستعداد التام لشيء ما، في حين اصطلاحاً تعرف الجاهزية التنظيمية مثلاً بأنها: إدراك المديرين وتقييم الدرجة التي يعتقدون أن منظماتهم لديها الوعي والموارد والالتزام والحوكمة لتحقيق أهدافهم (الموسوي، 2019). في حين عرفت أبو ظاهر (2010) الجاهزية المؤسسية إجرائياً بأنها امتلاك المؤسسات للأدوات والمقومات في مجالات (الإيمان، الإرادة، الوعي، التحفيز، التشريع). ويلاحظ التقاء المفهومين في نقاط يمكن اعتبارها متطلبات الجاهزية المؤسسية وهي الإرادة، الوعي، التشريع، الموارد. ومنه يمكن تعريف جاهزية الهيئات المحلية تطبيق الضبط الإداري البيئي بأنها: امتلاك الهيئات المحلية للأدوات والمقومات في مجالات (التمويل والتشريع والكوادر والتشبيك والمعلومات والتجهيزات) بما يكفل نجاحها في تطبيق الضبط الإداري البيئي، استناداً الى ما التعريفات أعلاه يمكن تلخيص اهم متطلبات جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي فيما هوأت:

- محددات السلوك البيئي من القيم والثقافة والأخلاقيات، والقوانين، إن مجتمع تسوده السلوكيات البيئية الإيجابية التي تحافظ على البيئة وتدعم حمايتها واستدامتها، بالتأكد سيكون الضبط الإداري البيئي فيه أكثر فعالية ونجاحاً. وهذا السلوك من الطبيعي أن يكون نتاجاً لمجموعة من المحددات، وهي ما يلخصه شكل (3):
- التشبيك: ويمكن تعريفه بأنه تعاون في إطار مؤسسي رسمي له هيكلية، يمكن من خلاله تقاسم الموارد وتبادل المعلومات والخبرات بين الأفراد والمؤسسات لتحقيق أهداف مشتركة والارتقاء بالأداء الفردي للمؤسسات بعمل جماعي تراكمي (عابدين، 2008). ويعتبر التشبيك من متطلبات جاهزية الهيئات المحلية الهامة إذ لن تتمكن أي هيئة محلية من إنجاز مهامها لوحدها وبمعزل عما تقدمه لها المؤسسات المختلفة. ويجدر الإشارة إلى أن قطاع الحكم المحلي يتميز بتعدد الجهات الفاعلة والمؤثرة فيه فهو يضم البلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة والوزارات والمديريات والمحافظات واتحاد الهيئات المحلية وصندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء من الجهات المناحة، والتي يمكن إشراكهم في تطوير خطط الضبط الإداري البيئي ومناقشة السياسات والتوجهات المختلفة (وزارة الحكم المحلي، 2016).

شكل 3: محددات السلوك البيئي



المصدر: العازمة (2021).

- المعلومات والبيانات: تظهر جاهزية الهيئات المحلية في مجال البيانات والمعلومات عبر امتلاكها قاعدة بيانات ومعلومات عن الوضع البيئي في محيطها، بحيث تكون متكاملة وتحديث باستمرار وتنتج الشفافية في تقديمها للمجتمع.
- التجهيزات والمعدات: يلعب توفر/ غياب التجهيزات دوراً مهماً في تسهيل إنجاز الهيئات المحلية للمهام الموكلة إليها، وهو للأسف ما لا يتوفر بالصورة الكافية كما ولا الكافية نوعاً لعدد الهيئات المحلية في فلسطين.
- الكوادر البشرية: تكون جاهزية الهيئة المحلية في الموارد البشرية عبر امتلاكها كادر يؤمن بالقضايا البيئية ولديه توجه إيجابي نحوها، ومؤهله بالمهارات والخبرة الكافية تتوافق تخصصاته

مع حجم المهام الموكلة إليه ومع حجم أعمال الهيئة المحلية. وتساهم زيادة وعي العاملين ومهاراتهم ومعرفتهم البيئية العملية، وتأسيس الفرق الخضراء في كل قسم، والتقييم البيئي للموظف، في تعزيز الكوادر البشرية (السكرانة، 2017):

- الهيكل التنظيمي: تكون جاهزية الهيئة المحلية بالهيكل التنظيمي عبر امتلاكها هيكل يتميز بالمرونة والانفتاح والتعاون ويتكون من ذوي الاختصاص، ويعكس في وظائفه أن حماية البيئة من أولويات الهيئة المحلية (وزارة الحكم المحلي، 2009):
- التمويل: تتطلب الجاهزية المالية كفاية موارد الهيئة المحلية المالية لإنجاز برامجها بشكل عام وبرامجها الموجهة لحماية البيئة الإنسانية بشكل خاص، ويكون ذلك بإعطائها صلاحيات توفر لها الاستدامة المالية. ويمكن إنجازها فيما يأتي (إسماعيل، 2005): إعطاء الهيئات المحلية صلاحيات جمع الضرائب، وتكثيف عقد الدورات وورش العمل حول موازنات الهيئات المحلية ليتسنى توفير خبرة أكبر للهيئات تساعد على إعداد موازنة سليمة، وتوعية المواطنين بأهمية ودور الهيئات المحلية وإعطائهم حوافز تشجيعية لتسديد المستحقات، وتحسين آليات جباية الرسوم والغرامات والعوائ، وتمكين الهيئات المحلية من القدرة على الاقتراض من صندوق الإقراض أو من المصارف، وجذب شركاء دوليين لمساعدة الهيئات المحلية على تنفيذ إجراءات

ثالثاً) دراسات سابقة:

فيما يأتي عرض موجز لاهم الدراسات السابقة التي استفيد بها في هذه الدراسة: إسماعيل (2021): دراسة بعنوان "الضبط الإداري البيئي المحلي". هدفت إلى التعرف على مفهوم الضبط الإداري البيئي المحلي وطبيعته، وكانت أهم نتائجها تمتع الجماعات المحلية بسلطات واسعة إلا أنها تعاني من ضعف في إمكانياتها المادية والبشرية والمالية التي تعيق مواجهتها للتحديات. وأوصت الدراسة بتزويد الجماعات بالإمكانيات والوسائل اللازمة للقيام بأدوارها كاملة، العمل على تحديث الأطر المؤسسية للبلديات وتفعيلها.

عز الدين (2021): دراسة بعنوان " الضبط الإداري لحماية البيئة في مجال التشريع الجزائري"،. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توسع وظيفة الضبط الإداري من الحفاظ على النظام العام نحو العمران الأخضر والبناء الذكي وغيرها، حاجة أنشطة الضبط الإداري

إلى حماية قانونية، اقتصر الوسائل الضبطية على سحب الرخص ووقف النشاط وغياب الجزاءات المادية والمعنوية، غياب صيغة قانونية موحدة للعمل المحلي البيئي.

حسيني وجفلول (2020): دراسة بعنوان " حدود سلطة الضبط الإداري في حماية البيئة في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى: هناك تطور في التشريعات القانونية الجزائرية في مجال حماية البيئة لكنها غير كافية،

فطيمة (2020): دراسة بعنوان " دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة. وخلصت الدراسة إلى: تلعب آليات الضبط الإداري البيئي القبلية والبعدية دوراً في حماية البيئة، حاجة الهيئات المحلية الى كوادر بشرية مختصة في تطبيق الضبط الإداري البيئي وليس هيئات إدارية فقط، وأن الضبط الإداري البيئي يقوم على حماية العملية التنموية وليس تعطيلها.

دلبي وشانعة (2020): دراسة بعنوان " دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة ". وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن الوسائل الردعية والوقائية التي تستخدمها سلطات الهيئات المحلية تعتبر من أنجح الوسائل لحماية البيئة،

عويبة (2019): دراسة بعنوان "الضبط الإداري في مجال حماية البيئة ". وخلصت الدراسة إلى حاجة آليات الضبط الإداري البيئي إلى جهات متخصصة بالبيئة وليست إدارية فقط،

معيزية (2019): دراسة بعنوان " دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة ". وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن الضبط الإداري ضرورة حتمية للمحافظة على النظام العام بعناصره الثلاث، تعدد مجالات الضبط البيئي وتزايدها لاقتراحها بظهور الأضرار البيئية، تمارس سلطات الضبط البيئي آليات قبلية ووقائية وبعديه لحماية النظام البيئي العام، أعطى المشرع للهيئات المختصة صلاحية إصدار قرارات تساعد في الحفاظ على البيئة.

بوعنق (2018): دراسة بعنوان " دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في الجزائر"، وخرجت هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها: تستخدم هيئات الضبط الإداري البيئي آليات ردعية ووقائية لحماية البيئة، تعدد اختصاصات الجماعات المتعلقة بحماية البيئة وتأثرها بقوانين وأنظمة الدولة،

Roetzel, Hummel, Pedell (2018): *Integrating Environmental Management Control Systems*.

دراسة بعنوان "دور أنظمة التحكم في الإدارة البيئية" تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور أنظمة التحكم في الإدارة البيئية كاليات لترجمة الاستراتيجية البيئية الى أداء إداري بيئي، تظهر

النتائج أن أنظمة التحكم في الإدارة البيئية تتوسط في العلاقة بين الاستراتيجية البيئية والأداء الإداري البيئي، كما يؤثر مستوى التكامل بين نظم مراقبة الإدارة العادية والبيئية والأداء الإداري البيئي، كما تعتبر أنظمة مراقبة الإدارة البيئية آليات مهمة لترجمة الاستراتيجية البيئية الى أداء إداري،

نظرا لحدثة موضوع الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية، فقد كان هناك ندرة في الدراسات التي تناولت الموضوع على المستوى المحلي الفلسطيني. كما لوحظ عند مراجعة الدراسات السابقة أن هناك تقارباً في عناوينها، ما بين الضبط الإداري كوسيلة لحماية البيئة أو دور الهيئات المحلية في حماية البيئة، كما جاءت أغلب هذه الدراسات من منظور تشريعي مستخدمة المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية. وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في التعرف على وسائل الهيئات المحلية في حماية البيئة والضبط الإداري البيئي كأحد هذه الوسائل، كما تعرفت على أهم الصلاحيات التي أعطاها القانون للهيئات المحلية في مجال حماية البيئة، وتعرفت على أبرز المعوقات التي تتعرض لها الهيئات المحلية. وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حداثتها، وفي مجتمع دراستها " الهيئات المحلية في محافظة الخليل " فتكون بدورها الدراسة الأولى من نوعها في فلسطين، كما تميزت بالجوانب التي درستها هذه الدراسة وهي اتجاه وجاهزية الهيئات المحلية الفلسطينية لتطبيق الضبط الإداري البيئي الذي يعطي صورة عن واقع إمكانيات وجاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الأنشطة والإجراءات بشكل عام وتطبيق الأنشطة والإجراءات البيئية بشكل خاص.

رابعاً) منهج الدراسة وإجراءاتها:

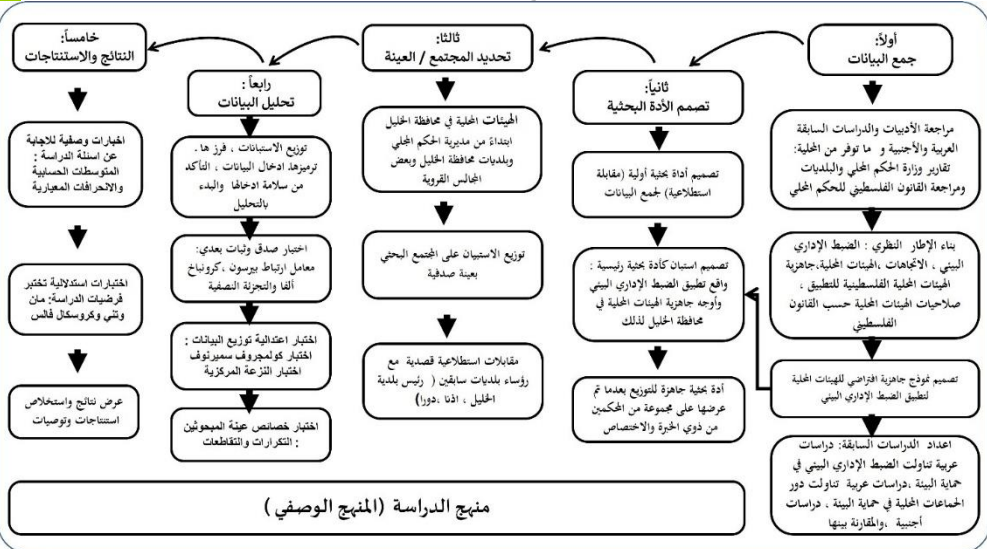
اعتمد في إنجاز شقي الدراسة النظري والتطبيقي المنهج الوصفي كونه الأنسب لها، إذ يصف المشكلة وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكماً تمهيداً لفهمها وتشخيصها والتمكن من الكشف عن جوانبها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها تعميماً جزئياً أو كلياً إن أمكن (بوحوش، 2017). أما إجراءات الدراسة فيلخصها شكل (4).

1. الأداة البحثية تصميمها واختبار صدقها وثباتها:

اعتمدت الدراسة الاستبيان كأداة بحثية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، واستند في تصميمه الى الأدبيات والدراسات السابقة ومخرجات المقابلات الاستطلاعية. وجاء

الاستبيان موزعا على ثلاثة محاور رئيسية: الأول: ويحتوي البيانات التعريفية (ديمغرافية / مؤسسية): وجاءت عدد فقراته (8) فقرات. المحور الثاني: وجاء لقياس "واقع تطبيق الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية": وجاءت عدد فقراته بواقع (49) فقرة. والثالث: وجاء لقياس جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي. وعدد فقراته (50) فقرة.

شكل 4: منهج وإجراءات الدراسة

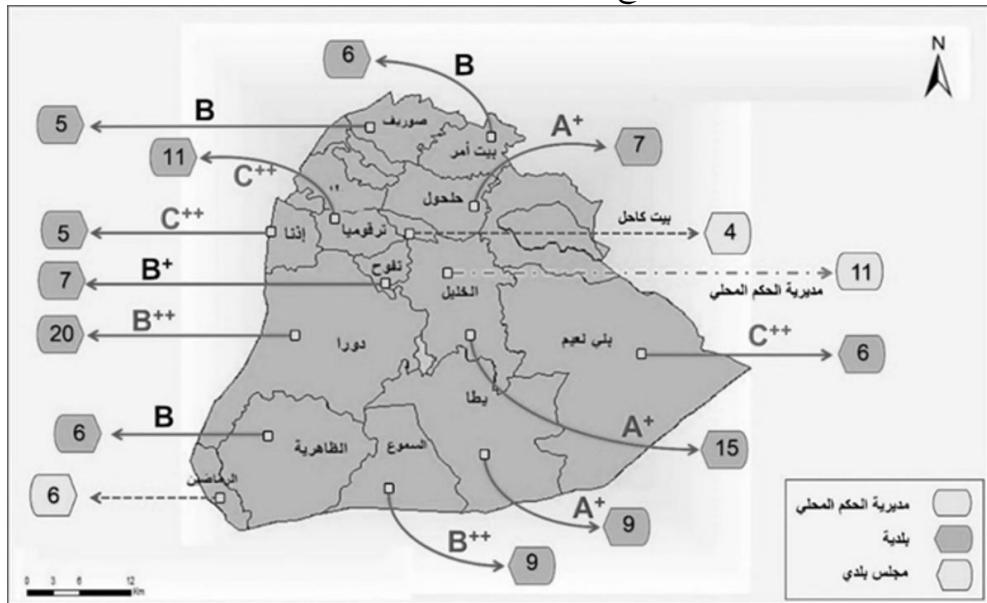


أما عن مقاييس الأداة فقد استخدمت إجابات الاختبار من متعدد في محور البيانات التعريفية، وتم اعتماد المقياس السباعي للتعرف على الاتجاه، وجاء كالآتي (دائم بدرجة كبيرة: 7، داعم بدرجة متوسطة: 6، داعم بدرجة صغيرة: 5، محايد: 4، رافض بدرجة صغيرة: 3، رافض بدرجة متوسطة: 2، ورافض بدرجة كبيرة: 1). على الجانب الآخر استخدم في المتبقي من محاور الأداة مقياس ليكرت الثلاثي وجاء كالآتي (درجة كبيرة: 3، درجة متوسطة: 2، درجة صغيرة: 1). ولاختبار صدق الاستبيان تم عرضه على محكمين مختصين من ذوي الخبرة بعمل البلديات والكفاءة بالعمل الأكاديمي، كما وتم بعد استكمال توزيع وجمع الاستبيانات اختبار الصدق بالاعتماد على معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والمحور الذي ترتبط فيه، وجاءت قيم الدلالات الإحصائية المحسوبة في مجملها اقل من 0.05 وهو ما يشير الى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم ارتباط الفقرات بمحاورها، كما أن قيم معاملات الارتباط المرتفعة تشير الى قوة الارتباط. وهو ما يشير الى أن الفقرات مرتبطة بقوة بمحاورها وبالتالي يشير الى صدق الاستبيان. أما لاختبار ثبات الاستبيان فتم باحتساب معامل ارتباط بيرسون بين تطبيقي الاختبار (اختبار /إعادة) كما تم

احتساب معامل كرونباخ الفا ومعامل التجزئة النصفية، وجاءت نتائج قيم الدلالات الإحصائية للاختبار وإعادة الاختبار جميعها اقل من 0.05 بما يشير الى رفض فرضية عدم ثبات الاستبيان، وهو ما تؤكد قيم معاملي كرونباخ الفا والتجزئة النصفية والتي جات ولكل المحاور أكبر من 0,80، وهي قيم كبيرة تشير الى ثبات الأداة.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

تضمن مجتمع الدراسة إدارات وموظفي الهيئات المحلية المتوفرين ولديهم المعرفة وجاهزين للإجابة على الاستبيان في محافظة الخليل – الضفة الغربية / فلسطين. وأما المعاينة فجاءت صدفية بواقع 127 مبحوث. توزيع المبحوثين على الهيئات المحلية المبحوثة وتصنيفها يبينه شكل (5) شكل 5: توزيع المبحوثين على الهيئات المبحوثة، وتصنيفها.



3. تصنيف مقياس الدراسة:

تسهيلاً لعملية قراءة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين تم تصنيفها كما الجدول (1)

خامساً) خاتمة:

كمخرجات للعمل الميداني وما تبعه من تحليل وإحصاء، جاءت نتائج الدراسة كما يأتي:

المتوسط الحسابي العام للإجابات حول طبيعة الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي جاء (6.51)، أي بمعنى داعم بمستوى كبير، والانحراف المعياري (7.44) هو انحراف غير مرتفع ويشير إلى شبه إجماع بين المبحوثين حول دعمهم لتطبيق الضبط الإداري البيئي من قبل هيئاتهم المحلية. والنسبة العظمى من الهيئات المحلية جاءت باتجاه داعم وبدرجة كبيرة أو متوسطة.

جدول 1: تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين (قنم، 2009)

المتوسط	الدرجة	المستوى
3.00-2.68	درجة كبيرة	مستوى 3
2.67-2.34		مستوى 2
2.33-2.01		مستوى 1
2:00	متوسطة	
1.68-1.99	درجة صغيرة	مستوى 1
1.34-1.67		مستوى 2
1.33-1.00		مستوى 3

المتوسط الحسابي العام لمدلولات الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.43)، ويعبر عن كون الهيئات المحلية داعمة وراغبة في تطبيق الضبط الإداري البيئي، أما أكثر المدلولات على دعم تطبيق الضبط الإداري البيئي مرتبة تنازلياً فكانت: مطالبة الجهات الرسمية بتحفيز (مالي، وفني وتشريعي) (2.52)، والجاهزية للمشاركة في تعميم نماذج النجاحات (2.49)، والجاهزية للمشاركة في برامج التوعية ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي (2.48)، والاستعداد للمشاركة في أية فعالية تعقد حول الضبط الإداري البيئي (2.46).

المتوسط الحسابي العام لمحور دوافع الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.48)، كما جاءت باقي الدوافع بدرجة كبيرة من المستوى الثاني. ولقد جاءت أكثر الدوافع تأثيراً مرتبة تنازلياً كالآتي: الإيمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دوراً أكثر فعالية في حماية البيئة (2.53)، ومنافع تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي هي احتياجات مهمة للإنسان (فرد ومجتمع) (2.50)، ونجاح جهود الضبط البيئي يعني تجمعات سكانية متميزة (آمنة، صحية، نظيفة) (2.50)، والأيمان بدور تطبيق الضبط الإداري البيئي في حماية البيئة (2.49).

المعدل العام لمحور مقومات الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.23)، ولقد جاءت أهم المحفزات لتطبيق الضبط الإداري البيئي مرتبة تنازلياً كالآتي: امتلاك الهيئات لكادر متنوع يعمل بروح وطنية (3.32)، والدافعية لدى الهيئات المحلية بدور مجتمعي تميزي أكبر (2.31)، وتطبيق البلدية للضبط الإداري هو توسيع لأنشطة (بيئية وخدمية) تمارسها البلدية في إطار عملها التقليدي (2.29).

المتوسط الحسابي العام لمحور معيقات تطبيق الضبط الإداري البيئي جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.39)، كما جاءت باقي المعوقات بدرجة كبيرة من المستويين الأول والثاني. ولقد جاءت المتوسطات الحسابية لأكثر المعوقات شدة مرتبة تنازلياً كالآتي: التقسيمات الإسرائيلية الإدارية للمناطق الفلسطينية (2.53)، والعشوائية النسبية في العمران منذ القدم وحتى اليوم في حدود الهيئات المحلية بما يعطل التخطيط السليم (2.52)، وضعف الواقع الاقتصادي الفلسطيني مما يحد من الاستثمار في حماية البيئة (2.50)

المتوسط الحسابي العام لمحور جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي، جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.11)، وهي جاهزية بحاجة للكثير من العمل للارتقاء بها، وأكد على ذلك أن أبعاد الجاهزية جاءت بدرجة كبيرة من نفس المستوى وتحتاج للدعم لتصل للمستوى المطلوب، الذي يؤكد بدوره على ما جاء في النتائج من وجود معوقات شديدة لتطبيق الضبط البيئي.

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية العامة جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.12)، كما جاءت جميع المؤشرات من نفس المستوى، وأهمها مرتبة تنازلياً كالآتي: مستوى التعاون بين المؤسسات في إطار الهيئة المحلية الواحدة خدمة للمجتمع (2.17)، وانسجام أنشطة حماية البيئة التي تمارسها الهيئات مع الاستراتيجيات البيئية الوطنية (2.16)، وتقديم الطراف (أفراد ومؤسسات) للمصلحة العامة على الخاصة (2.16).

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث التمويل جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.02)، في حين جاءت غالبية مؤشرات الجاهزية في مجال التمويل بدرجة صغيرة من المستوى الأول. ولقد جاءت أكثر مؤشرات الجاهزية في هذا المجال مرتبة تنازلياً كالآتي: تمتع الهيئة المحلية بالنزاهة في إدارة المال (2.12)، ومستوى سداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات بما يسهم في الحفاظ على الاستدامة المالية للهيئة الملحية (2.09)، وشفافية الهيئة المحلية فيما يتعلق بالإففاق

البيئي (الموازنة والنققات) (2.09)، وتعدد مصادر دخل الهيئة المحلية (رسوم الخدمات، تمويل حكومي، مساعدات تنموية، ...) بما يمنحها المرونة (1.99).

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث الكوادر البشرية جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.16)، كما وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس المستوى والدرجة. أعلى مؤشرات الجاهزية في مجال الكوادر البشرية مرتبة تنازلياً جاءت كالآتي: كادر يسعى للتحسين المستمر في أعمال الهيئة المحلية نحو بيئة مستدامة (2.27)، وكادر يؤمن بالقضايا البيئية (اتجاهه إيجابي نحوها ويدافع عنها كمبدأ) (2.24)، وكادر مؤهل (معرفة، مهارات، خبرة) للقيام بالمهام التي يكلف بها في مجال الضبط البيئي (2.21).

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث المعدات والتجهيزات قد جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.11)، كما جاءت المؤشرات الفرعية من نفس المستوى الأول، أهمها مرتبة تنازلياً جاء كالآتي: لدى الهيئة المحلية أساليب تدفع المجتمع المحلي لدفع ما عليه مقابل الخدمات التي يتلقاها (عدادات الدفع المسبق) (2.18)، وتعاون الهيئات المحلية فيما بينها في مجال التجهيزات في حال الحاجة (الطوارئ، الظروف الجوية الاستثنائية، ...) (2.18)، وتعاون (مؤسسي، مجتمعي) في دعم الهيئة المحلية بالتجهيزات عند الحاجة (2.14).

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث الهيكل التنظيمي جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.12)، وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس الدرجة، أهمها مرتبة تنازلياً جاء كالآتي: هيكل تنظيمي يعكس أن حماية البيئة أولوية للهيئة المحلية (تخصيص دوائر وكادر) (2.16)، وهيكل منفتح على التعاون مع المحيط (تخصيص أفراد أو دائرة للتنسيق والتعاون مع الهيئات الأخرى والمؤسسات الشريكة) (2.15)، وهيكل تنظيمي يتيح اتخاذ القرار بمرونة (سرعة وفعالية خصوصاً في أوقات الطوارئ والأزمات) (2.13).

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث توفر المعلومات قد جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.10)، كما وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس الدرجة والمستوى، أهمها مرتبة تنازلياً كالآتي: تعتمد الهيئات المحلية مصادر موثوقة لمعلوماتها (2.17)، وتعدد الهيئات مصادر معلوماتها للحصول على أكبر قدر من المعلومات قبل اتخاذ القرار خصوصاً في المجال البيئي (2.14)، وتعتمد الهيئة المحلية الشفافية في المعلومة (تدفق سلس للمعلومة) لمحتاجها (2.12).

الدلالات الإحصائية لمتغير الهيئة المحلية التي يعمل بها المبحوث ولتصنيفها، جاءت اقل من 0.05 بما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم تأثير هذين المتغيرين على الإجابات، بمعنى أنها مؤثرين، وهذا منطقي نظراً لأن التصنيف وحجم الهيئة يعتمدان على الإمكانيات والكادر وغيرها وهو ما تتفاوت فيه الهيئات المحلية.

مما سبق من نتائج، خلصت الدراسة الى ما يأتي من استنتاجات:

- اتجاه الهيئات المحلية الداعم لتطبيق الضبط الإداري البيئي، وكون الضبط الإداري البيئي امتداد للخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية، هي عوامل تيسر وتحفز تطبيقه.
- مدلولات ودوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي تعكس ثقافة بيئية وادراك واعي من الهيئات المحلية لأهمية الضبط الإداري البيئي وجدواه التنموية، وهو ما يمكن البناء عليه وتطويره.
- العوامل الاقتصادية، وضعف الإمكانيات وعشوائية العمران إلى جانب التحديات الإسرائيلية هي أهم العقبات التي تعطل تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- الهيئات المحلية بحاجة لبيئة داعمة من إرادة سياسية ومؤسسية، ووعي مؤسسي ومجتمعي، وتكامل مؤسسي وخطط استراتيجية وقوانين ناظمة للضبط البيئي حتى يمكنها تبنيه وتطبيقه بالشكل الأمثل.
- توفر مصادر تمويل مستدامة للهيئة المحلية، وإدارة شفافة لها تضمن نجاح تطبيق الضبط البيئي.
- كادر مؤمن بحماية البيئة ومؤهل بالمعرفة والخبرة يمثل الأساس في نجاح تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- التعاون والتنسيق بين الهيئات المحلية فيما بينها وبينها وبين المؤسسات المجتمعية بمختلف قطاعاتها، متطلب وضمانة لنجاح تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- هيكل تنظيمي يراعي حماية البيئة، ومعلومات حديثة متوفرة في المكان والزمان المناسبين، تمثل ركائز لنجاح تطبيق الضبط الإداري البيئي.

- جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي بحاجة لعمل حقيقي وتعزيز في مختلف المجالات، برغم وجود نواة يمكن البناء عليها.
- تطبيق الضبط الإداري البيئي يحفظ بيئة الفلسطيني ويقود لرفاهيته ويعزز صموده وارتباطه بأرضه.
- تطبيق الضبط الإداري البيئي يمثل سلوك بيئي إيجابي له جدوى متعددة الفوائد على الهيئات المحلية وعلى المجتمع، ييسر إمكانية تبنيه وتطبيقه.
- الجهود التوعوية حول الضبط الإداري البيئي على المستوى الفلسطيني، ليست بالمستوى المطلوب وعلى كافة الجهات الرسمية والأهلية والمجتمعية والأكاديمية والبحثية تحمل مسؤولياتها في هذا المجال.
- وانطلاقاً من استنتاجات الدراسة، خلصت الى لاتي من التوصيات والمقترحات إلى الجهات ذات الاختصاص الرسمية والأهلية والمجتمعية والأكاديمية والبحثية لتفعيل تطبيق الضبط الإداري البيئي من خلال:
- صياغة رسائل توعوية تبرز أهمية وأدوات الضبط الإداري البيئي وجدواه في مجال حماية البيئة.
- إعداد برامج أكاديمية بمستوى البكالوريوس وحتى الدراسات العليا في مجال الضبط الإداري البيئي، للمساعدة في إعداد معرفي ومهاراتي لكوادر الهيئات المحلية في مجال الضبط الإداري البيئي.
- دعم الأبحاث العلمية في مجالات حماية البيئة عموماً والضبط الإداري البيئي خصوصاً.
- تحفيز الهيئات المحلية، على تبني الضبط الإداري البيئي عبر الدعم المالي والفني والمعنوي.
- العمل على إعداد دليل عمل إرشادي للضبط الإداري البيئي، موجه خصوصاً للهيئات المحلية.
- تعميم تجارب الهيئات المحلية الناجحة والمتميزة وتبسيط الضوء عليها، ليطمئن الاستفادة منها.
- العمل من قبل الهيئات المحلية وسلطة البيئة ووزارة الحكم المحلي على إدماج الضبط الإداري البيئي أينما كان ذلك ممكناً في خططها الاستراتيجية.

- العمل على إنجاز كافة الآليات والتقنيات والإجراءات ووسائل التحفيز الكفيلة برفع نسبة سداد الجمهور للمستحقات المترتبة عليها كمقابل للخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية.
 - الدعم المجتمعي والمؤسسي بمختلف قطاعات لكافة جهود تطبيق الضبط الإداري البيئي.
 - مساعدة الهيئات المحلية، برفع جاهزيتها مالياً، وبالمعدات والتجهيزات والمعلومات وإعداد الكادر المؤهل لإنجاح جهود تطبيق الضبط الإداري البيئي.
 - دعوة أصحاب العلاقة بالضبط البيئي للتعاون والعمل التكاملي لإنجاح جهود الهيئات المحلية في تطبيقه.
- أما بحثياً فتقتصر الدراسة بالعمل على ما يأتي من أبحاث:
- دراسة تقييمية للاستراتيجيات والتشريعات الفلسطينية من منظور الضبط الإداري البيئي.
 - الضبط الإداري البيئي والمواطنة البيئية.

قائمة المراجع:

- أبو ظاهر، مي (2010): الجاهزية المؤسساتية للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة لإدارة النفايات الصلبة، جامعة القدس، فلسطين.
- إسماعيل، عبد الكريم (2005): دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، جامعة النجاح، فلسطين.
- بعلي، محمد (2002): القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- بلكير، نورة (2017): الضبط الإداري البيئي في مجال حماية البيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
- بلويس، إبراهيم (2017): الضبط الإداري البيئي كآلية للرقابة القبلية للحماية البيئية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 4، العدد 1.
- بوحوش، رئيسة (2017): منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، برلين.

- بوعنق، سمير (2018): آليات الضبط الإداري البيئي في الجزائر أي فعالي في حماية البيئة، مجلة البحوث العملية في التشريعات البيئية، المجلد 5، العدد 2.
- الجرباوي، علي (1992): دور البلديات في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 9.
- حسيني، عبد السلام وجعلول، زغدود (2020): حدود سلطات الضبط الإداري في حماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 7، العدد 1.
- الحلو، ماجد (2000): القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، إسكندرية، مصر.
- دعاس، وهيب (2016): المقاربة التحفيزية للضبط الإداري البيئي وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 3.
- دلمي، نعيمة وشانعة، منال (2020): دور الضبط الإداري في حماية البيئة، جماعة أحمد درابا ادرار، الجزائر.
- رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1997): منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، الوقائع الفلسطينية، العدد العشرون، فلسطين.
- السكارنة، محمد (2017): أثر ممارسة استراتيجية الموارد البشرية الخضراء على استراتيجية التميز إبداع الموارد البشرية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- سلطة جودة البيئة (2017): استراتيجية البيئة غير القطاعية 2017-2022، دولة فلسطين.
- صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية (2022): تصنيف ومخصصات البلديات ضمن برنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة -الدورة الثانية للعام 2019.
- طرشي، لزهرة (2014): آليات الضبط الإداري البيئي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- طوقان، طارق (2001): اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين.
- الظفيري، يوسف (2020): الضبط الإداري وحدود سلطاته في الظروف العادية والاستثنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74.
- عابدين، هدى (2008): دور التشبيك في الحد من العمل المؤسسي لدى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، جامعة القدس، فلسطين.
- العاوور، بشر (2013): سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية في التشريع الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة.

- عبد العاطي، صلاح (2005): الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، مركز ميزان لحقوق الإنسان، فلسطين.
- عز الدين، وفاء (2021): الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- العازمة، إيمان (2021): السلوك البيئي للمؤسسات بين المحددات والجدوى التنموية: المؤسسات الصناعية في مدينة الخليل نموذجاً، جامعة القدس، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- عويّنة، عبد المالك (2019): الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- الفاضلي، سبجي (2015): دور الضبط الإداري البيئي في حماية جمال المدن، جامعة النهرين، الجزائر.
- قنّام، زياد (2009): تأثيرات الأزمة المائية في منطقة العوجا على الحياة الاقتصادية الاجتماعية للمزارعين من وجهة نظرهم. اتحاد لجان العمل الزراعي. فلسطين.
- لباد، ناصر (2004): الأساسي في القانون الإداري، ج 1، دار المجد للنشر، الجزائر.
- لعوامر، عفاف (2014): دور الضبط الإداري في حماية البيئة، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (1997): قانون رقم (7) بشأن البيئة، رام الله فلسطين.
- معيزية، كريمة (2019): دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، جامعة عبد الحميد، الجزائر.
- الموسوي، هيام (2019): إدارة الجهل الاستراتيجي ودورها في تعزيز الجاهزية التنظيمية، جامعة الكوفة، العراق.
- هيئة مكافحة الفساد (2018): النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي، (2009): الهياكل التنظيمية المعيارية المقترحة للهيئات المحلية، دولة فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي، (2016): استراتيجية قطاع الحكم المحلي، 2017-2022، فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي، (2021): الاستراتيجية القطاعية للحكم المحلي، 2021-2023، فلسطين.
- Roetzel, Hummel, Pedell (2018): Integrating Environmental Management Control System, SSRN Electronic Journal.